حرب زاحفة وراء غلق الضفة والقطاع

عند النظر الى الوضع الميداني في الارض المحتلة في الآونة الاخيرة، يتبين بما لا يدع مجالاً للشك ان قرار غلق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وعزلهما عن القدس الشرقية، الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٣، ترك أثراً كبيراً على مجريات المواجهة المستمرة وموقف الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، ظهر بوضوح في الفترة الممتدة بين منتصف نيسان (ابريل) ومنتصف حزيران (يونيو)، والتي هي قيد المراجعة، وتجسّد مثلاً، في انخفاض عدد العمليات المسلحة والهجمات الفلسطينية وكذلك في عدد الاصابات الاسرائيلية مقارنة بالفترة السابقة، وفي ارتفاع عدد الشهداء والمعتقلين والفارين بين الناشطين الفلسطينيين.

وانتهزت قوات الاحتلال الاسرائيلية الحالة الناشئة بعد الغلق والعزل، لتزيد من عدد قواتها في مناطق معيّنة في الارض المحتلة، ولتنشيط دور جهاز الامن العام «الشاباك» وغيره. وأتاح ذلك فعالية أكبر للطوق الامني؛ اذ أعلن الجيش الاسرائيلي عن اعتقال ٤٧٤ مواطناً فلسطينياً منذ الغلق وحتى منتصف نيسان (ابريل)، منهم ٤٣ مطارداً مطلوباً (**الحياة**، لندن، ١٧/٤/١٩٩٣). لكن معدل النجاح الاسرائيلي تباطأ بعد ذلك، اذ لم يزد عدد المطاردين المعتقلين عن خمسين حتى الحادي عشر من أيار (مايو)، حسب تصريح مصدر عسكري اسرائيلي (**القدس العربي**، لندن، ١٢/٥/١٩٩٣). غير ان عدد المطاردين الشهداء والفارين والمعتقلين في قطاع غزة وحده بلغ ٩٠ مواطناً في نهاية الشهر (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٣). وأخيراً أشارت المصادر الاسرائيلية الى اعتقال ٦٠ ناشطاً مطارداً، وقتل ١٦، وفرار ٣١، فرّ أغلبهم الى مصر، حتى أوائل حزيران (يونيو) (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٣). وتبيّن ان عدداً كبيراً من بين المطاردين، هؤلاء هو من أعضاء حركة «فتح»، وبخاصة من مجموعة «صقور فتح»، علماً بأن السلطات الاسرائيلية كرّست جهداً رئيساً لملاحقة أعضاء حركة «حماس». وكان قائد قطاع غزة الجنرال يومطوف ساميا، صرّح، بتاريخ ١٦ نيسان (ابريل)، بأن أكثرية المعتقلين، حتى ذلك التاريخ، ينتمون الى «حماس» (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٩٣). وتتالت، بعد ذلك، تأكيدات صدرت عن الجيش الاسرائيلي في مطلع حزيران (يونيو)، أكدت اعتقال ٢٥ من أعضاء «حماس» في الضفة الفلسطينية، وبخاصة في الخليل والقرى المحيطة بها (**القدس العربي**، ٢/٦/١٩٩٣). وردت «حماس» باعلان نبأ هروب ثلاثة من اتباعها من سجن نفحة في النقب، في اليوم التالي (**المصدر نفسه**، ٣/٦/١٩٩٣).

غير ان الحادث الذي أعطى دلالة أكثر على مدى الاهمية التي توليها الحكومة الاسرائيلية للحملة ضد المقاومة المسلّحة لأسباب أمنية وسياسية داخلية، على حدّ سواء، كان المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) في حضور رئيس هيئة الاركان الجنرال ايهود براك، ووزير الشرطة موشي شاحال ومفتش الشرطة، رافي بيليد، حيث تمّ الاعلان عن كشف عدد من الخلايا التابعة لـ «حماس» ضمّ ١٢٠ عضواً، وبينهم المتهمان بقتل الرقيب في «حرس الحدود»، نسيم طوليدانو، الذي أدّى مقتله الى ابعاد ٤١٥ ناشطاً فلسطينياً في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ الى جنوب لبنان (**المصدر نفسه**، ٧/٦/١٩٩٣). واعتبر رابين هذه الحملة ضربة شديدة لـ «حماس»؛ ولكنه حذّر من عدم تصفيتها وتصفية أنويتها المسلحة، لأن ذلك سيسمح بنمو خلايا جديدة، حيث توجد منظومة عامة لـ «حماس» تمكن من ذلك، على حد تعبير.

وعقّب أحد المسؤولين في الاستخبارات العسكرية على ذلك قائلاً: ان لدى «حماس» قدرة غير اعتيادية على استعادة قدرتها بعد أي ضربة